٨ - ٩ سبتمبر ٢٠٢١

القاهرة - جمهورية مصر العربية

منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي

البيان الختامي

اجتمعنا نحن وزراء الحكومات وممثلو المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومراكز الفكر، في العاصمة المصرية القاهرة، في الفترة من ٨-٩ سبتمبر ٢٠٢١، خلال منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، في نسخته الأولى، للتأكيد على دور الشراكات مُتعددة الأطراف في أعقاب جائحة كوفيد-١٩ من أجل "بناء مستقبل أفضل".

ومن خلال تبادل الآراء والمناقشات القيمة خلال جلسات وورش عمل منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي، نتطلع لإدراج المقترحات التالية على جدول الأعمال الدولي:

التعاون متعدد الأطراف:

- **ندرك أن جائحة كورونا المُستجدة عززت الحاجة لتفعيل التعاون متعدد الأطراف** بشكل أكثر فاعلية ومرونة، ليكون قادراً على التغلب على التحديات الدولية. لذا، فإننا نكرس جهودنا نحو تحقيق تعاون شامل وفعال ومتناغم بما يحقق التنمية المستدامة المرجوة.

- **نؤكد أن الوباء تسبب في ظهور تحديات غير مسبوقة وعوائق أمام الجهود التنموية، لكنه أتاح أيضًا فرصًا جديدة،** كما أنه دفع موضوعات هامة لتحتل موقع الأولوية على جدول الأعمال الدولي مثل مكافحة تغير المناخ وتحقيق الأمن الغذائي والتجارة والتحول الرقمي والبنية التحتية من أجل التنمية والشراكات الشاملة.

- **نؤكد التزامنا بتحفيز بناء الشراكات التي تعزز المزايا النسبية للأطراف ذات الصلة بهدف تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.** لذا، فإننا نؤكد على أهمية تعظيم دور القطاع الخاص، والمجتمع المدني، ومراكز الفكر، في التغلب على التحديات التي قد تعوق التعاون الدولي، مع ضمان التخصيص الأمثل للموارد وتعزيز المساءلة والشفافية والحوكمة، لتحقيق أثر مستدام.

- **نشيد بالنتائج والأدوات التي توصلت إليها المنظمات الدولية،** والتي تؤكد أهمية العمل المشترك، وندعو إلى التعاون والمساهمة الفعالة لمواصلة هذه الجهود.

- **نؤكد على أهمية متابعة الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مختلف المؤتمرات والمحافل الدولية**، ونشجع على بدء حوار عالمي شامل بين الأطراف ذات الصلة، حول وضع إطار رقابي عالمي لتتبع تنفيذ هذه الالتزامات.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

- **ندرك أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يعدا من الأدوات الهامة للتعاون الإنمائي**، بهدف الوصول إلى الموارد التقنية والمالية، وتعزز مشاركة المعرفة، وتبادل الخبرات والمعرفة، وتسهم في النهاية في تحقيق التنمية المستدامة.

- **نؤكد أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب**، وهو أمر أساسي لسد الفجوة التكنولوجية والمعرفية بين دول الشمال والجنوب.

- **ندعو إلى تعزيز برامج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**، وتعزيز آليات تبادل المعرفة والخبرات، وذلك بهدف توسيع نطاق الممارسات الناجحة من خلال أطر التعاون الدولي. ونحن نستفيد بذلك من خطة عمل بوينس آيرس فيما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب ووثيقة مؤتمر نيروبي الختامية لمزيد من تعزيز التعاون التقني بين البلدان النامية وتحفيز التنمية القومية والإقليمية والاجتماعية والاقتصادية على المديين المتوسط والطويل.

- **نؤكد على أهمية زيادة التعاون الفني والتقني لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**، كما نشيد بالدعم المقدم بالفعل لتحسين الإمكانات الوطنية بالبلدان النامية، بما يتماشى مع استراتيجياتها الوطنية.

- **نحث على نشر وتعزيز تبادل المعرفة من خلال التعاون بين بلدان الجنوب في ضوء تطبيق الدروس المستفادة، وتبادل منهجيات تخطيط ومراقبة وتقييم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي**، بالإضافة إلى الاستفادة من الممارسات الناجحة في هذا المجال. كما نؤكد على الحاجة إلى المزيد من المعلومات التي تستند إلى الأدلة فيما يتعلق بنطاق وأثر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وذلك بهدف توجيه وتحديد القطاعات والمشاريع ذات الأولوية في المستقبل وتحسين عملية تخصيص الموارد لتسريع وتيرة تقدم العمل على مستوى العالم.

دفع جدول أعمال التنمية المستدامة ٢٠٣٠

- **نؤكد مجددًا أن جدول أعمال أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، يمثل الهدف المشترك** الذي يسعى العالم إليه لتحقيق مستقبل مستدام في أعقاب جائحة كورونا. وبعد دراسة أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ جدول الأعمال والتي زاد الوباء من تفاقمها، فإننا لا نتطلع إلى التركيز على إعداد الموارد فحسب، وإنما على قياس أثر التعاون الإنمائي أيضاً.

- **نشجع جميع الدول على اتباع أساليب مبتكرة أثناء تخطيطها لتحقيق التنمية، من خلال مطابقة التمويل الإنمائي مع أهداف التنمية المستدامة.** ومع استهداف تعزيز المشاركة الشاملة والمؤثرة مع شركاء التنمية، والحكومات، وصانعي السياسات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ستركز هذه العملية على العلاقات الرئيسية، بالإضافة إلى الروابط متعددة الأبعاد على مستوى القطاعات والمشروعات، مما يمكنها من توجيه عملية صنع القرار المستقبلي بكفاءة والكشف عن الثغرات والفرص والممارسات الناجحة.

- **نلتزم بتعميم ومواءمة مساهمات الأطراف ذات الصلة لخلق وإيجاد التكاتف والتعاون اللازم الذي يدفعنا نحو التنمية.** لن يتم تنظيم الجهود على المستوى الدولي فحسب، وإنما على المستوى الوطني أيضاً، وذلك من خلال تطوير منهج شامل ومتكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستوى جميع القطاعات، ومن خلال قنوات مختلفة.

إشراك القطاع الخاص في الجهود التنموية

- **ندرك أن هناك فجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة، تقدر بنحو ٣,٧ تريليون دولار أمريكي سنويا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.** لذا فإننا ندعو الدول والمنظمات الدولية للاستفادة من الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص ودور الاستثمارات الخاصة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال الترويج للممارسات المستدامة للشركات والاستثمارات المؤثرة بما يوفر الموارد اللازمة لإنجاز هذه الأهداف.

- **تشجيع شركات القطاع الخاص والأطراف ذات الصلة على ضرورة تبني المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG،** مما يعزز الاستثمار المؤثر وينشئ سلاسل قيمة مستدامة، كما نؤكد التزامنا بالمواءمة بين ممارسات الأعمال وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والتركيز بشكل خاص على ضرورة سد الفجوة التمويلية.

- **من الأهمية بمكان تقييم ما تم تنفيذه وقياس أثر التمويلات الإنمائية الموجهة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لاسيما فيما يتعلق بقدرتها على إشراك القطاع الخاص.** فتحديد وقياس أثر مساهمات القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيمكننا من توجيهها على النحو الأمثل ما يتيح تخصيص التمويلات على نحو أفضل، وزيادة كفاءة استخدامت هذه التمويلات، وتسليط الضوء على المبادرات الناجحة، وفتح آفاق التعاون ليصبح أكثر فاعلية.

- **ندرك أهمية ابتكار مزيد من أدوات التمويل، مثل التمويل المختلط القائم على الشراكات المرنة بين القطاعين الحكومي والخاص، والشراكات متعددة الأطراف، التي تتيح المزيد من أطر التعاون والاتصال .** تدعم هذه الأدوات خلق بيئة مشجعة لمشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا ٢٠١٥ لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما أنه من الضروري أن تستند الشراكات إلى مفاهيم مشاركة المخاطر والشفافية

والمساءلة المشتركة، مما يعزز تأمين الاستثمارات في البنية التحتية المستدامة، ويحقق فائضاً في الخطط الاستثمارية طويلة المدى عبر كافة الأطراف المعنية بالتنمية.

- **إننا نشجع على تشكيل فرق ومجموعات عمل بين الأطراف ذات الصلة بهدف تحقيق ما يلي:**

١) تحديد جميع إصلاحات السياسات الهيكلية والمؤسسية والاقتصادية الحيوية لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

٢) عرض التوصيات والمقترحات لخلق بيئة تحفيزية للشركات والأعمال لزيادة استثماراتها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣) تطوير آليات لمشاركة المخاطر من أجل بناء شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص.

٤) تحديد الفجوات المنهجية وفرص الاستثمار المؤثرة لمساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية على المستويين القومي والدولي.

٥) تحديد القطاعات التي تعمل كمحفزات لتحقيق جدول أعمال الأمم المتحدة ٢٠٣٠.

٦) تحديد الأدوات المالية المستدامة المبتكرة التي تقدم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

٧) تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

<u>التحول التدريجي نحو العمل المناخي</u>

- **إننا نعيد تأكيد التزامنا باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ واتفاقية باريس الخاصة بها.**

- **وندرك كذلك التأثير المتفاوت لظاهرة التغيرات المناخية؛** على الرغم من أن البلدان الأفريقية هي الأقل مساهمة في الانبعاثات الضارة على مستوى العالم، حيث تمثل أقل من ٤٪ من إجمالي الانبعاثات في العالم، إلا أنها تعتبر الأكثر عرضة للاضطرابات المناخية.

- **وإننا ندرك الآثار السلبية للتغيرات المناخية، التي ضاعفت من حدتها جائحة كوفيد-١٩،** على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية، مما يعوق الجهود المبذولة لتحقيق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ونعي أن التكلفة المتوقعة للأضرار المناخية، إذا لم يتم اعتماد تدابير مناسبة لمكافحتها، تقدر بنحو ١٨ مليار دولار أمريكي سنويًا.

- **كما نذكّر بالتزام البلدان المتقدمة بالعمل على ضرورة توفير موارد بقيمة ١٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام ٢٠٢٠** من مصادر مختلفة لدعم العمل المناخي في البلدان النامية. كما نشجع الاستثمار المدروس في البنية التحتية الخضراء لتحفيز النمو الاقتصادي.

- **ندرك أهمية الشراكات الدولية والجهود الجماعية من أجل مكافحة تغير المناخ وآثاره، وخاصة في الدول النامية والناشئة**، وذلك من أجل تعبئة الموارد اللازمة لبناء مستقبل أفضل وأكثر اخضرارًا. كما نؤكد على قيمة مشاركة الخبرات وأفضل الممارسات ومشاركة الدروس المستفادة من أجل تحقيق تحول أخضر واستجابة مرنة لتغيير المناخ.

- **ندعو جميع الأطراف ذات الصلة في مجال التنمية والمجتمع الدولي أن يتوافر لديهم الطموح والإصرار على التخفيف من آثار التغيرات المناخية، وتوفير التمويل لذلك مما يعكس المسئولية المشتركة؛** مع الأخذ في الاعتبار القدرات المتباينة لكل دولة، وضرورة المضي قدمًا في خطة عمل مشتركة للمساهمة في تحقيق تعافي عالمي شامل ومستدام وأخضر يحقق بنود اتفاق باريس للمناخ ٢٠١٥ .

- **نشجع على دمج الاستثمار والتمويل الأخضر في خطط التعافي الاقتصادي**، ونؤكد على أهمية تقديم أدوات مالية جديدة مثل السندات الخضراء وسندات الكاربون للحد من انبعاثات الغازات الضارة، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تحقيق هدف التأقلم مع التغيرات المناخية ومواجهتها في العديد من البلدان النامية.

التجارة الإلكترونية بلا حدود في أفريقيا

- **نؤكد مجددًا على دور منطقة التجارة الحرة بالقارة الأفريقية (AfCFTA) في تعزيز نمو وتكامل الاقتصادات الأفريقية في ظل جائحة كوفيد-١٩**. ونعيد التأكيد على الحاجة إلى إنهاء المفاوضات المتعلقة ببروتوكول التجارة الإلكترونية كأداة إرشادية لمواءمة لوائح البيانات وتسهيل التجارة الإلكترونية عبر الحدود وتفعيل الضرائب على التجارة الإلكترونية. وهذا من شأنه، في نهاية المطاف، أن يعزز الانتعاش الاقتصادي الشامل، ويعود بالنفع على الشباب والنساء والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التجارة الإلكترونية.

- **ندرك أن ترسيخ بيئة مواتية للتجارة الإلكترونية عبر الحدود** في إفريقيا يتطلب بنية تحتية قوية للاتصالات وأساليب نقل فعالة من حيث التكلفة وأنظمة ضريبية موحدة وحلول دفع موثوقة وإدراكًا عامًا للقواعد التنظيمية والإجراءات الجمركية.

تمكين النساء ورواد الأعمال من الشباب من خلال التحول الرقمي

- **نقر بأن إشراك المرأة في الأنشطة الاقتصادية يعد أمراً محورياً لتحقيق النمو المستدام وتسريع وتيرة التعافي الاجتماعي والاقتصادي في أعقاب جائحة كوفيد-١٩**. وندرك أيضًا

أهمية العمل لمشترك للتغلب على التحديات التي تعيق مشاركتهن النشطة في الخدمات الرقمية بالإضافة إلى تمكينهن اقتصاديًا.

- **ندرك أهمية تسخير إمكانيات التقنيات الرقمية لتزويد الشركات التي تقودها النساء بفرص هائلة وتعزيز قدرتها التنافسية**. ولذلك ندعو إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، لا سيما بالنسبة لأولئك الذين يقيمون في المناطق الريفية من خلال تعليم النساء المهارات الرقمية اللازمة وتعزيز قدرتهن الريادية. كما ندعو إلى زيادة الاستثمارات الموجهة إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي بدورها ستحسن الاتصال بالإنترنت وتعزز- في نهاية المطاف- مشاركة المرأة في ريادة الأعمال والابتكار.

- **ونؤكد مرة أخرى على التزامنا بأجندة الاتحاد الأفريقي للتحول الرقمي**. وندرك أن تبني الحلول المبتكرة التي يقودها الشباب لتحقيق النمو المستدام سيعزز عملية التكامل والشمول وسيحد من تكاليف المعاملات وسيزيد من إمكانية الوصول إلى السوق العالمية وسيجذب استثمارات متعددة القطاعات.

- **نشدد على الإصلاحات اللازمة لتحسين اللوائح وإيجاد بيئة مواتية لتسهيل التحول الرقمي الذي يقوده الشباب في أفريقيا**. ونظرًا لأن ٦٠ ٪ من سكان القارة تقل أعمارهم عن ٢٥ عامًا، لذا يمكن للقارة الشابة الاستفادة من تسارع وتيرة التقنيات الرقمية في إعادة تشكيل نماذج الأعمال، من خلال زيادة القدرة على الوصول إلى التمويل وتعزيز إمكانية توظيف الشباب لتلبية متطلبات سوق العمل في الاقتصاد الرقمي.

خارطة الطريق للأمن الغذائي

- **أننا ندرك الحاجة إلى العمل الجماعي للاستفادة من البحث العلمي وتوسيع نطاق الابتكار لتعزيز مرونة قارة إفريقيا** في مواجهة تغير المناخ والصدمات الأخرى التي تهدد الأمن الغذائي لشعوبها.

- **ندعو المجتمع الدولي إلى دعم تطوير خارطة طريق** تحدد الحلول قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل بهدف وضع أنظمة زراعية وغذائية مرنة ومستدامة. على أن تتضمن مبادئ توجيهية لتسهيل تبادل المعرفة وتعزيز نقل التكنولوجيا واعتماد أساليب زراعية مستدامة بقيادة البلدان، وتعزيز ممارسات المناخ الذكي ودعم تنويع سبل العيش بين المجتمعات الريفية الأكثر عرضة لندرة الغذاء في مواجهة الصدمات المناخية.

الاستثمار في رأس المال البشري

- **ندرك أن الاستثمار في رأس المال البشري هو أساس النمو طويل الأجل والتنمية المستدامة**. وهو ما يعزز أهمية قيام المجتمع الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، بدعم

جهود الدول النامية والناشئة، للارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، من خلال زيادة التمويلات الإنمائية الموجهة للاستثمار في البشر، لتنمية قدراتهم وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية، وبرامج الحماية الاجتماعية للطبقات الأقل دخلا، بما يسهم في بناء مجتمعات مرنة قادرة على بناء مستقبل أفضل.

- **نؤكد أن التداعيات التي تسببت فيها جائحة كورونا كان لها تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على رأس المال البشري،** حيث تسببت في فقدان الملايين من السكان في العالم لوظائفهم، وتوقف ملايين الأطفال عن الذهاب للمدارس وتلقي الخدمات التعليمية، واضطراب الخدمات الصحية في العديد من البلدان، وهو ما يستلزم تضافر الجهود العالمية لتوفير التمويلات الإنمائية اللازمة للاستجابة لجهود الدولة لمكافحة جائحة كورونا وتلافي آثارها السلبية.

- ندرك أنه على الرغم من أهمية استهداف القطاعات الاجتماعية للتنمية البشرية، إلا أن القطاعات غير الاجتماعية مثل البنية التحتية والنقل والطاقة تسهم بالمثل في تعزيز النتائج الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي سبل عيش الشعوب، وتسهم هذه القطاعات في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات العامة وتيسير الوصول إلى الأسواق المختلفة وخفض التكاليف اللوجستية.

- **ندرك أن البنية التحتية هي أحد أبرز القطاعات التي تعاني من فجوات تمويلية** مُستمرة تتراوح بين ٧٧٠ مليار دولار أمريكي و ٩٥٠ مليار دولار أمريكي، وندرك أنه لا تزال هناك حاجة إلى موارد مالية إضافية (تصل إلى ٢,١ تريليون دولار أمريكي) للبلدان ذات الدخل من المتوسط إلى المنخفض والبلدان الناشئة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاعات التعليم والصحة والنقل والطاقة والمياه والصرف الصحي بحلول عام ٢٠٣٠.

- **كما أننا نؤكد على أن للاستثمار في البنية التحتية أثراً مضاعفاً على نمو فرص العمل،** تشير التقديرات إلى أن الاستثمار العام في قطاعات البنية التحتية الرئيسية، إذا كان يمثل ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، قادر على توفير ما لا يقل عن سبعة ملايين فرصة عمل في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

- لذا نؤكد على أهمية التغلب على الفجوات الاستثمارية من خلال تعبئة التمويل العام والخاص من أجل دعم البنية التحتية بقطاعات الطاقة والنقل والبنية الاجتماعية. وذلك يستدعي وضع خطط استراتيجية لتطوير البنية الأساسية بالإضافة إلى تحديد الاستثمارات السنوية المطلوبة.